عرنوس يوافق على مقترحات للجنة الاقتصادية

إجراءات جديدة لتشجيع الصناعات الدوائية

برامج دعم تشجيعية للصادرات وتأمين حوامل الطاقة لمعامل الأدوية ورفع سقوف القروض لمشاريع الأدوية السرطانية والهرمونية

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس، على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترحات وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والدفاع والصحة، لتشجيع الصناعات الدوائية وتبسيط إجراءات ترخيصها وتطوير واقع عملها.

وكلّف المجلس وزارة الصحة المتابعة على عدة مستويات، فعلى مستوى الإنتاج ستتولى الوزارة التنسيق مع وزارة النفط والثروة المعدنية لمتابعة إعطاء الأولوية لتأمين حوامل الطاقة لمعامل الأدوية، والتنسيق مع وزارة المالية ومصرف سورية المركزي لتشميل صناعات دوائية أخرى بقرار رفع سقوف القروض لمشاريع صناعة الأدوية السرطانية والهرمونية.

أما التصدير، فقد تم تكليف وزارة الصحة إعادة النظر بالشروط المطبقة بشأن عدم منح موافقة على تصدير مادة دوائية ما لم تكن مقدمة إلى مناقصات الاستجرار الموحد أو قد تمت تغطية حاجة السوق المحلية منها، والتنسيق مع هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بشأن إحداث برامج دعم تشجيعية خاصة بالصادرات الدوائية، بما يضمن تحفيز تلك الصناعة باعتبارها رافعة للاقتصاد الوطني، والسعي لتوقيع اتفاقيات تبادل للتسجيل الدوائي مع الدول الصديقة والشقيقة بما يمكّن من فتح أسواق جديدة للدواء السوري، وتسهيل إجراءات التسجيل المتعلقة بالمنتجات الدوائية وتعزيز التواصل بين الجهات التنظيمية والشركات الدوائية.

استيراد باصات وميكروباصات للمنشآت التعليمية الخاصة

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة:

السماح للمنشآت التعليمية الخاصة (مدارس- روضات) التابعة لمديريات التربية في المحافظات باستيراد الميكروباصات سعة ١٤ راكباً عدا مقعد السائق كحد أدنى، شريطة أن تكون جديدة وغير مجددة وغير مستعملة ولم يمض على سنة صنعها أكثر من ٤ سنوات عدا سنة الصنع وعاملة على البنزين.

السماح للمنشآت التعليمية الخاصة (مدارس- روضات) التابعة لمديريات التربية في المحافظات باستيراد الباصات سعة ٢٦ راكباً فما فوق، شريطة أن تكون جديدة وغير مجددة وغير مستعملة ولم يمض على سنة صنعها أكثر من ٤ سنوات عدا سنة الصنع وعاملة على المازوت.

يتم الالتزام بالحصول على إجازة استيراد للبندين أعلاه، مع ضرورة إرفاق الثبوتيات الواردة في القرار رقم ٥٣٥/ج لعام ٢٠٠٨ وكتاب من وزارة النقل (مديرية النقل الطرقي) يبين عدد وسائط النقل المسجلة باسم الجهة صاحبة الطلب سواء كانت (معفاة- غير معفاة) من الرسوم والضرائب وأن يكون العدد والسعة متناسبين مع عدد الطلاب المسجلين بالنقل حصراً وفق قوائم مصدقة أصولاً من مديريات التربية.

استئناف العمل بتجميع السيارات

وزير الصناعة لـ«الوطن»: الموافقة مشروطة بتصدير ٩٠ بالمئة منها

هناء غانم

وافقت اللجنة الاقتصادية مؤخراً على السماح للشركات العاملة بتجميع السيارات باستئناف العمل من جديد وذكرت التوصية أن الموافقة جاءت على وضع آلية إدخال مكونات السيارات للشركات التي تعمل بنظام (CKD) وفق نظام الثلاث صالات بقصد الإدخال المؤقت للتصنيع وإعادة التصدير أو لوضعها في الاستهلاك المحلي بعد أن أوقفت استيراد جميع المكونات منذ تشرين الثاني عام ٢٠١٩ المستخدمة في تجميع السيارات من الشركات المتخصصة في هذا المجال.

وتضمنت التوصية أنه تم تكليف وزير الصناعة تشكيل لجنة فنية برئاسة ممثلين عن الوزارة تضم في عضويتها ممثلين من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والمديرية العامة للجمارك ومن يلزم لوضع التفاصيل الفنية الخاصة بآلية الاستيراد المؤقت لمكونات تصنيع السيارات للشركات التي تعمل بنظام (CKD) وذلك بعد أن وافقت الحكومة على السماح للشركات العاملة بتجميع السيارات باستئناف العمل من جديد.

وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أكد لـ«الوطن» أهمية آلية تطوير صناعة السيارات محليا التي توقفت خلال سنوات الحرب وتوفير البنى التشريعية اللازمة للنهوض بالصناعة الوطنية والذي يسهم في تحقق قيمة مضافة وتخفيض تكاليف استيراد السيارات وتشغيل اليد العاملة مؤكداً أنه تم التباحث مع دولة الإمارات بهذا الشأن ولدينا شريك مهم هو إيران من خلال شركة «سيامكو» لتجميع وتصنيع السيارات محلياً.

الوزير جوخدار ذكر أن هذه الموافقة مشروطة بأن تعمل الشركات بنظام الثلاث صالات أي أن تصل نسبة مساهمة الشركة بالتصنيع وتجميع مكونات السيارات إلى ٤٠ بالمئة، لافتاً إلى أن الموافقة أكدت على السماح لشركات إنتاج وتصنيع السيارات في سورية إنتاج ١٠ بالمئة من طاقتها الإنتاجية للسوق المحلية على أن يتم تصدير ٩٠ بالمئة من هذه الطاقة المسموح بها خارج القطر الأمر الذي يؤكد أنه سيتم استئناف العمل بصناعة السيارات سواء للشركات القطاع العام «سيامكو» أو الخاص.

خطة لترقيم الثروة الحيوانية

حمود لـ«الوطن»: هذا المشروع سيحد من التهريب ويخفف من هدر الأعلاف والمحروقات

جلنار العلي

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة الموافقة من حيث المبدأ على مشروع خطة ترقيم وتسجيل الثروة الحيوانية في سورية والمعد من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة أسامة حمود بيّن في تصريح لـ«الوطن»، أهمية هذا المشروع لأنه يهدف إلى حصر أعداد الثروة الحيوانية للقطيع ما يرتب مجموعة من الفوائد منها تحديد الاحتياجات الفعلية من الخدمات المقدمة للقطعان كالمقنن العلفي والمحروقات من دون هدر، إضافة إلى تقديم الرقابة الصحية البيطرية بشكل دقيق لأن هذا المشروع يؤدي إلى معرفة الأصناف الحيوانية الموجودة وكيفية تحقيق التحصين الوقائي لها، كما يمكن من خلال الترقيم زيادة فرص الاستثمار من خلال وجود خريطة توزع للثروة الحيوانية تمكّن المستثمر من معرفة مناطق تربية الأصناف الحيوانية لتحديد الكثافة في كل منطقة، وبناء على ذلك يمكن وضع الخطط التسويقية الملائمة لكل نوع من أنواع التربية.

وفي السياق، أشار حمود إلى أن خطة الترقيم مرتبطة بقاعدة بيانات، أي سيكون هناك آلية محددة لعملية الترقيم تعتمد على اللجنة المركزية تؤمن كل مستلزمات الخطة المتكاملة للترقيم، وأيضاً سيكون هناك لجان فرعية على مستوى المحافظات، وسيكون هناك مجموعة من نقاط الإدخال إلى قاعدة البيانات لمعرفة المالك لكل حيوان وعائلته والتحصينات الوقائية التي حصل عليها، إضافة إلى إنتاجيته وما إلى ذلك، كي يكون هناك قاعدة بيانات مرتبطة بالترقيم، لأن رقم أي حيوان يجب أن يدل على كل المعلومات المتعلقة به.

وأضاف: «كما يمكن من خلال هذه الخطة تتبع حركة الحيوان، لأن عملية الترقيم تلزم المربي بإعلام الوزارة بأي حركة بيع أو شراء للقطيع أو أي حالة نفوق للحيوانات ليصار إلى تعديل قاعدة البيانات بشكل مستمر بناء على هذه المعلومات، بحيث يكون دائماً لدى الوزارة رقم محصور ودقيق»، مبيناً أن الوزارة ملزمة بترقيم جميع إناث قطيع الثروة الحيوانية، وتعويض الأرقام المفقودة نتيجة أي إشكال، وتقديم التحصينات الوقائية واللقاحات الاصطناعية، وبالمقابل يلزم المربي بإعطاء بيانات صحيحة حول أعداد الحيوانات التي يملكها، وإعلام الوزارة في حال فقد رقم ما ليصار إلى تعويضه.

وأكد مدير الإنتاج الحيواني أن الوزارة ستقوم بإحصاء جميع أنواع الثروة الحيوانية من أبقار وأغنام وماعز وإبل وجاموس وغير ذلك، لافتاً إلى أن ذلك سيحد من عملية تهريب الثروة الحيوانية إلى الخارج، وسيتم كشف ذلك من خلال حالات الفقدان المتتالية والالافتة للأرقام.

هل تنجح زراعة الأرز في سورية؟

رئيس غرفة زراعة دمشق لـ«الوطن»: البرغل بديل عن الأرز ولا مخاوف من أزمة غذاء

نوار هيفا

مع تفاقم أزمة المناخ العالمية وازدياد المخاوف من الإقبال على تأثيرات سلبية بفعل عصر الجفاف والذي حدد خبراء بالأرصاد الجوية امتداد زمنه لما يتجاوز خمس سنوات مقبلة، يكثر الحديث عن أزمة غذائية تلوح بالأفق، وخاصة بعد إعلان الهند إيقاف تصديرها لمادة الأرز واكتفاءها بسد حاجتها المحلية.

فهل ينبغي أن نقلق بشأن الأرز الذي يعد مكونا غذائياً رئيسياً في كثير من البلاد ومنها سورية؟

رئيس غرفة زراعة دمشق بشار الملك بين أن استيراد الأرز من الهند قليل جداً والنسب الأكبر من الاستيراد بالنسبة لسورية من الصين، كما يمكن الاعتماد على مصادر أخرى في استيراد مادة الأرز غير الهندي التي لا يتجاوز نسب استيراد سورية للأرز منها تقريباً ١٠ بالمئة.

وأشار الملك في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن بدائل الأرز متاحة بالاستفادة من مادة البرغل من إنتاجنا المحلي للقمح، وسبق أن مررنا بأزمات تم تجاوزها كما أن العمل جار وفق الخطة الزراعية الموضوعة لهذا العام، وعن إمكانية زيادة المساحات المزروعة أو الاستفادة من تجارب زراعة الأرز في سورية أوضح الملك أن التجارب السابقة كانت خجولة ولم يكتب لها النجاح فهي أيضاً بحاجة لمواصفات معينة، أما عن زيادة المساحات المزروعة لتعويض نقص مادة الأرز هو أمر مرتبط بالمحروقات وأولويات الزراعة بما فيها المياه، وهي أيضاً مرتبطة بالمحروقات من خلال عمليات الضخ والري، لافتاً إلى أنها أزمة عامة ومرتبطة بكل حلقات الإنتاج.

من جهته المهندس الزراعي عدنان عزو بين أن لزراعة الأرز شروطاً لا يمكن توفرها في سورية وخاصة في الوضع الراهن، فالحديث يدور حول أزمة جفاف وأول شرط في زراعة الأرز هو الإغراق بالمياه لذلك هو أمر مستبعد فلا مصدر مائيا يغطي هذه الزراعة.

وأوضح عزو في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أزمة المناخ عالمية والدول النامية الصغيرة لا يمكنها حل المشكلة وما عليها إلا التكيف معها إما بمنتجات أخرى أو بزيادة المساحات المزروعة واستغلال كل شبر لتعويض نقص أي مادة وسد حاجتها المحلية فقط دون التفكير بالتصدير.

وعن مخاوف الوقوع في أزمة غذائية بفعل التغيير المناخي بين عزو أننا نعيشها منذ بداية الحرب وخاصة أن الكثير من الأراضي الخصبة والمنتجة لمعظم المواد الإستراتيجية خارج سيطرة الدولة، والحل يكون باستغلال ما أمكن من أراض متوافرة وزراعة أي نوع حبوب والعمل على نظام المقايضة مع الدول الأخرى لتعويض الفاقد الموجود محلياً كالحنطة والقمح والذرة والشعير والدخن وغيرها.